وثيقة توجيهية

صادرة عن

اليونسكو-٢٠٠٣

Published in 2003 by the United Nations
Educational, Scientific and Cultural Organization.
→ 7, place de Fontenoy - 75007 Paris (France)
www.unesco.org/education

© UNESCO 2003
Printed in France
(ED-2003/WS/2)

التعليم

في عالم متعدد اللغات

وثيقة توجيهية

صادرة عن اليونسكو

UNESCO 2003

المحتويات

مقدمة	٣
القسم الأول – المجتمعات المتعددة اللغات: التحدي الذي تواجهه النظم التعليمية	٤
القسم الثاني – الإطار التقنيني للغات والتعليم	٩
ألف – الصكوك التقنينية للأمم المتحدة	٩
باء – الإعلانات والاتفاقيات الصادرة عن اليونسكو	١٠
جيم – نتائج المؤتمرات الدولية	١١
القسم الثالث – المبادئ التوجيهية لليونسكو في مجال اللغة والتعليم	١٣
الحواشي	١٦

تنسيق التحرير: لندا كينغ

شكر
لقد شارك أشخاص عديدون في إعداد هذه الوثيقة التوجيهية من خلال إبداء الملاحظات وتقديم المساهمات. وتود اليونسكو أن تخص بالشكر كلاً من الأشخاص التالية أسماؤهم: أيّو بامغبوسيه، وأني بريسيه، ولويس – جان كالفيه، وإرنستو كودير، ودنيس كونينغهام، وتارتشيزيو ديلا سنتا، ونادين دوتشير، وخوان كارلوس غودينتزي، وماريا كارميه خونيينت، وإيرينا خليفة، ولشمان م. خوبشنداني، ودون لونغ، وفيليس مارتي، وميريان ماساكيزا، وايليت أولسثاين، وهانرييت راسموسين، ودونال أورياغاين، وسوزان رومين، وأداما ساماسيكو، وتوفيه سكوتناب – كنغاس.

تمهيد

المقصود بعبارة "التعليم للجميع" هو توفير التعليم الجيد لجميع الناس. وهذا يعني أنه ينبغي في عالم اليوم مراعاة شتى السياقات الثقافية واللغوية العديدة في المجتمعات المعاصرة. ويمثل ذلك تحديا بالنسبة للمسؤولين عن رسم السياسات، حيث أنه يتعين عليهم أن يضمنوا لجميع سكان البلد مؤهلات دراسية وفقاً لمعايير واحدة، وأن يكفلوا في الوقت ذاته الحق في الاختلاف للأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات لغوية وإثنية معينة. وفي ظل نظم اقتصادية ومجتمعات تخضع بصورة متزايدة للعولمة وتتحكم فيها في كثير من الأحيان المعارف الرقمية، باتت هذه التحديات في غاية التعقيد. واليونسكو ملتزمة التزاما قويا بدعم القيمة الطبيعية للتنوع الثقافي وبضرورة العمل على صونه. ويشكل التعليم في آن واحد أداة للتنوع الثقافي وتجسيداً له. وعلاوة على ذلك، فإن البحوث أثبتت أن أفضل وسيلة للتعلّم هي اللغة الأم، وأن هذا التعلّم يشكل تمهيداً وتكملة للنهوج التعليمية ثنائية اللغة.

إن هذه الوثيقة المعنونة "التعليم في عالم متعدد اللغات" تهدف إلى توضيح بعض المفاهيم والقضايا الرئيسية التي تكتنف النقاش، وهي تعرض بطريقة مبسّطة وجامعة الإعلانات والتوصيات العديدة التي تطرقت إلى قضايا اللغة والتعليم. ويشار إلى هذه الإعلانات والتوصيات باعتبارها خطوطا توجيهية ومبادئ تسترشد بها اليونسكو. فهي حصيلة لحوارات ومناقشات جرت خلال اجتماعات دولية كثيرة ومؤتمرات عقدتها الأمم المتحدة واليونسكو، كما أنها نتاج لخبرة موثوقة في مجال السياسات اللغوية والتعليم. وقد أتاح اجتماع للخبراء عقد في باريس في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢* إثراء الصيغة الأصلية للوثيقة والتعمق في بحث دور اليونسكو في هذا المجال.

وإننا لنأمل أن تسهم هذه الوثيقة في بلورة التفكير في قضايا اللغة والتعليم في جميع الدول الأعضاء، كما أننا نشجع ترجمتها إلى أكبر عدد ممكن من اللغات.

* نشكر اللجنة الوطنية الفنلندية لليونسكو على الدعم المالي الذي قدمته لتنظيم هذا الاجتماع.

مقدمة

إن على اليونسكو أن تضطلع بدور أساسي في تهيئة أطر العمل الدولية اللازمة للسياسات والممارسات التعليمية فيما يخص بعض القضايا الهامة والمعقدة. وتمثل اللغة، وبوجه خاص مسألة اختيار لغة التدريس، إحدى هذه القضايا الهامة التي غالبا ما تثير مواقف متعارضة تنم عن مشاعر قوية. ذلك أن قضايا التعبير عن الذاتية والانتماء القومي والسلطة تربط ارتباطا وثيقا باستخدام لغات محددة في قاعة الدراسة. كما أن اللغة في حد ذاتها تملك ديناميا تها الخاصة وتخضع دائما لعمليات تنطوي على تأمين الاستمرارية والتغيير معاً، وتؤثر على أنماط اتصال مختلف المجتمعات في كل مرحلة من مراحل تطورها. ويواجه المسؤولون عن وضع السياسات التربوية مهمة اتخاذ قرارات صعبة بشأن اللغات والتعليم والمناهج الدراسية غالبا ما تتداخل فيها الجوانب التقنية والسياسية. ولئن كانت هناك حجج تربوية قوية تؤيد تدريس اللغة الأم (أو اللغة الأولى)، فإن من الضروري أيضا أن يكون هناك توازن مدروس بين تمكين الأفراد من استخدام اللغات المحلية في التعليم، وإتاحة فرص الانتفاع بلغات الاتصال على الصعيد العالمي عن طريق التعليم. لذلك، فإن الغرض من هذه الوثيقة التوجيهية هو النظر في بعض القضايا الجوهرية الخاصة باللغات والتعليم، وتوفير خطوط توجيهية ومبادئ في هذا الصدد. وإننا لندرك أن عملنا هذا يقتضي اتخاذ موقف واضح إزاء السياسة اللغوية في مجال التعليم، ولا سيما في إطار تأمين التعليم للجميع وعلى ضوء أهداف مؤتمر داكار المتمثلة في العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد، وتحقيق تحسن بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥.

لقد نشرت اليونسكو في عام ١٩٥٣ تقريراً عن "استخدام اللغات المحلية في التعليم"، ما زال يمثل حتى الآن أكثر وثائق اليونسكو التي يستشهد بها لدى التطرق إلى قضايا اللغة في التعليم. بيد أن ثمة تغييرات هامة طرأت خلال السنوات الخمسين الماضية: فقد حدثت تحولات سياسية عميقة أدت إلى اعتماد

سياسات لغوية جديدة، ولا سيما في البلدان التي عرفت فترة ما بعد الاستعمار والحديثة العهد بالاستقلال؛ وانقرضت عدة مئات من اللغات في مختلف أنحاء العالم وما زالت هناك لغات كثيرة أخرى مهددة بالانقراض؛ وأدت حركات الهجرة الواسعة النطاق إلى انتقال لغات جديدة ومتنوعة إلى بلدان وقارات أخرى؛ وبات الانترنيت يؤثر تأثيرا بالغا على طريقة استخدام اللغة واللغات سواء في الاتصال أو في التعليم؛ كما أن ظاهرة العولمة المتسارعة الانتشار أصبحت تهدد بصورة متزايد استمرار وجود العديد من الذاتيات المحلية الصغيرة التي كثيراً ما تكون قائمة على اللغة. وعليه، فقد آن الأوان لأن تعيد اليونسكو النظر في موقفها إزاء اللغات والتعليم.

وتنقسم هذه الوثيقة التوجيهية إلى ثلاثة أقسام، يتضمن القسم الأول عرضاً للمفاهيم الرئيسية المستخدمة في مجال التعليم المتعدد اللغات؛ والهدف من ذلك هو تحديد مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في مجال اللغات والتعليم. ويتضمن القسم الثاني خلاصة جامعة للإطار التقنيني في مجال اللغات والتعليم، وذلك بالاستناد، أولا، إلى تحليل للوثائق التقنينية للأمم المتحدة؛ وثانيا، إلى مناقشة اتفاقيات وإعلانات محددة صادرة عن اليونسكو تتناول قضايا اللغة والثقافة؛ وثالثا، إلى نتائج وتوصيات مؤتمرات دولية تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بقضايا اللغة والتعليم. ويضم القسم الثالث من هذه الوثيقة خلاصة جامعة لكثير من المناقشات التي جرت والاتفاقات التي اعتمدت بشأن القضايا اللغوية تحت رعاية كل من الأمم المتحدة واليونسكو. وقد عرضنا هذه الاتفاقات في إطار مجموعة من الخطوط التوجيهية والمبادئ من أجل بيان موقف اليونسكو بوضوح ونشر مضمون هذه الاتفاقات على نطاق واسع وفي شكل ييسّر الانتفاع بها.

المجتمع
المتعدد
التحدي
المنظم

ت
اللغات:
ي تواجهه
عليمية

ثمة بلدان كثيرة في العالم يجري فيها التعليم في سياق اجتماعي متعدد اللغات. وقد نشأت في معظم المجتمعات المتعددة اللغات نزعة تتوخى الموازنة بين مختلف اللغات وتحترم استخدامها في الحياة اليومية. وتنظر هذه المجتمعات والأوساط المعنية بكل لغة من هذه اللغات، إلى التعدد اللغوي باعتباره نمطاً من أنماط الحياة أكثر منه مشكلة ينبغي حلها. ويتمثل التحدي في أن تتكيّف النظم التعليمية لهذا الواقع المعقد وأن توّفر تعليماً جيداً يراعي احتياجات الدارسين ويوازن في الوقت ذاته بين هذه الاحتياجات والمقتضيات الاجتماعية والثقافية والسياسية. ومع أن اعتماد حلول قائمة على التوحيد بالنسبة للمجتمعات المتعددة اللغات قد يكون أبسط من الناحيتين الإدارية والتنظيمية، فإن هذه الحلول تتجاهل المخاطر المترتبة عليها سواء من حيث التحصيل التعليمي أو من حيث الخسارة التي تلحق بالتنوع اللغوي والثقافي. ونبحث في هذا القسم من الوثيقة بعض القضايا الأساسية التي تتعلق بتوفير التعليم في أوضاع يسودها التنوع اللغوي.

← التنوع والتعدد اللغوي

يعبِّر التنوع اللغوي عن كثرة اللغات المنطوقة في العالم التي يقدر عددها بما يتراوح بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ لغة. ويمثل صون هذا التنوع اليوم أحد التحديات الأكثر إلحاحاً التي يواجهها عالمنا. وتشير الإحصاءات التقديرية إلى أن ما لا يقل عن نصف هذه اللغات مهدد بالانقراض في السنوات القادمة[١]. ولئن كانت هناك بلدان تتسم بالتجانس اللغوي، مثل ايسلندا، فإن بلداناً ومناطق كثيرة تتميز بثراء تنوعها اللغوي، ومنها مثلا اندونيسيا التي تضم أكثر من ٧٠٠ لغة، وبابوا غينيا الجديدة التي تشتمل على أكثر من ٨٠٠ لغة[٢].

ويلاحظ أن التوزيع الحالي للتنوع اللغوي غير متكافئ. فأكثر من ٧٠ في المائة من لغات العالم تتواجد في ٢٠ دولة قومية فقط، من ضمنها بعض أفقر بلدان العالم. غير أن السياقات الثنائية اللغة أو المتعددة اللغات، أي التي توجد فيها جماعات لغوية مختلفة في نفس البلد، هي القاعدة وليس الاستثناء وذلك في كل أنحاء العالم، سواء في الشمال أو الجنوب. وتتمثل الممارسة المتبعة اعتياديا في هذه السياقات في مزاولة لغتين أو عدة لغات أي في استخدام أكثر من لغة واحدة في الحياة اليومية.

وتتضمن السياقات المتسمة بالتنوع اللغوي مجموعة واسعة من السيناريوهات، غير أنها ترتبط عموما إما بأوضاع متنوعة تتسم بطابع تقليدي، كتواجد عدة لغات، أو حتى عدة مئات من اللغات في منطقة واحدة على مر فترة زمنية طويلة، أو بتطورات أحدث عهداً (وخاصة في مناطق التركيز الحضري) ناجمة عن ظاهرة الهجرة، إذ قد يحدث أن تضم المدارس في بعض المدن طلبة يتراوح مجموع لغاتهم الأم ما بين ٣٠ أو ٤٠ لغة مختلفة. فيتعين في جميع الحالات، مراعاة احتياجات التعلم الخاصة لدى الأطفال وذلك على ضوء اللغة أو اللغات المستخدمة في المنزل وفي المدرسة.

← لغة الأقلية ولغة الأغلبية

إن مفهوم التنوع اللغوي هو في حد ذاته مفهوم نسبي، يقاس عادة وفقاً لاعتبارات الحدود الوطنية، الأمر الذي يجعل بعض اللغات تعتبر لغة الأغلبية بينما يجعل لغات أخرى تعتبر لغة الأقلية ضمن سياقات وطنية محددة. فلغة الماندرين مثلا، وهي من بين اللغات التي يتحدث بها أكبر عدد من الناس في العالم (نحو ٩٠٠ مليون نسمة) تعتبر لغة الأغلبية في الصين، في حين أنها، في بلدان أخرى لا يمثل السكان الذين يتحدثون فيها باللغة الصينية والذين ينتمون إلى الثقافة الصينية إلا فئة من السكان، تعتبر لغة الأقلية بالمقارنة مع اللغات الوطنية الأخرى أو لغات الأغلبية في هذه البلدان. وبالمثل، فإن لغة الأقلية في بلد من البلدان الكبرى قد تعتبر لغة الأغلبية في بلد أصغر حجماً. غير أن معظم لغات العالم، بما في ذلك اللغات الإيمائية للصم ولغة البراي للمكفوفين، هي لغات أقلية في أي سياق وطني. ومع ذلك، فإن مصطلح "الأقلية" كثيراً ما يكون غامضا ويمكن تفسيره على نحو

مختلف باختلاف السياقات لأنه قد ينطوي سواء على اعتبارات تتعلق بالعدد أو قد ينطوي على أبعاد اجتماعية أو سياسية. وقد يستخدم في بعض الحالات كمجرد كلمة ملطفة للإشارة إلى الجماعات غير المنتمية إلى النخبة أو الخاضعة، سواء كانت تشكل أغلبية أو أقلية من حيث العدد بالنسبة إلى جماعة أخرى مهيمنة سياسياً واجتماعياً.

← اللغات الرسمية والوطنية

على الرغم من أن هناك أكثر من ٢٠ دولة في العام لديها أكثر من لغة رسمية واحدة (فلدى الهند وحدها مثلا ١٩ لغة رسمية ولدى جنوب افريقيا ١١ لغة رسمية)، فإن أغلبية بلدان العالم هي دول ذات لغة واحدة، أي أنها تعترف إما بحكم القانون أو بحكم الواقع بلغة رسمية واحدة فقط على مستوى المعاملات الحكومية والقانونية. غير أن هذا لا يعني أن مجتمعات هذه الدول هي مجتمعات لا تتحدث بلغتين أو بعدة لغات، وإنما يعني بالأحرى أنه على الرغم من وجود عدة لغات مستخدمة على نطاق واسع في بلد ما فإن هذه اللغات لا تتمتع بالضرورة بالسلطة القانونية التي تتمتع بها اللغة الرسمية. وفي العديد من البلدان التي كانت تخضع سابقا لنظم استعمارية، غالباً ما تكون لغة المستعمرين السابقين هي اللغة الرسمية. كما أن هناك بلداناً عديدة تعترف، بالإضافة إلى اللغات الرسمية، بلغات وطنية قد تكون إلزامية في التعليم. إن اختيار أي لغة للنظام التعليمي، يمنحها المزيد من النفوذ والاعتبار بفضل استخدامها في التعليم النظامي. ولا يقتصر الأمر في هذه الحالة على الجانب الرمزي الذي يمنح هذه اللغة مكانة خاصة ويؤكد أهميتها، وإنما يتضمن أيضا جانبا فكريا يتجلى في قيم مشتركة وفي نظرة إلى العالم يعبّر عنها من خلال هذه اللغة وبواسطتها.

← لغة (لغات) التعليم

تشير لغة التعليم في المدرسة أو خارجها إلى اللغة المستخدمة في تدريس المنهج الدراسي الأساسي في النظام التربوي. إن اختيار لغة أو لغات التعليم (نظراً لأن السياسة التعليمية قد توصي باستخدام عدة لغات في التعليم) يمثل تحدياً مستمراً في التوصل إلى تأمين

تعليم جيد. وفي حين أن بعض البلدان تختار لغة واحدة للتعليم، كثيراً ما تكون هي اللغة الرسمية أو لغة الأغلبية، فإن بلداناً أخرى تعتمد استراتيجيات تعليمية تمنح اللغات الوطنية أو المحلية مكانة هامة في التعليم المدرسي. أما الأشخاص الذين تكون لغتهم الأم مختلفة عن اللغة الوطنية أو المحلية، فإنهم غالباً ما يواجهون صعوبات كبيرة في النظام التعليمي تشبه الصعوبات التي يواجهها من يتلقى التعليم بلغة رسمية أجنبية.

← اللغة الأم في التعليم

تشير عبارة "اللغة الأم في التعليم" عادة إلى استخدام اللغة الأم للدارسين كوسيلة للتعليم. كما يمكن أن تشير إلى تعليم اللغة الأم كمادة دراسية. ويعتبر استخدام اللغة الأم عنصرا هاما من التعليم الجيد، ولا سيما في السنوات الدراسية الأولى. ويرى الخبراء أن عبارة "اللغة الأم في التعليم" ينبغي أن تشمل تعليم هذه اللغة والتعليم بواسطتها على حد سواء. وقد يشير مصطلح "اللغة الأم"، وإن كان مستخدما على نطاق واسع، إلى عدة أوضاع مختلفة. وكثيراً ما تتضمن التعاريف العناصر التالية: اللغة (اللغات) الأولى التي يتعلمها الطفل؛ اللغة (اللغات) التي يعتبر الشخص المعني أو الآخرون أنها تمثل هويته وتشكل لغته الأم؛ اللغة (اللغات) التي يتقنها الشخص المعني تمام الاتقان ويستخدمها في أكثر الأوقات. وقد يشار أيضا إلى "اللغة الأم" بعبارة "اللغة الأصلية". ويستخدم مصطلح "اللغة الأم" بصورة شائعة في البيانات المتعلقة بالسياسات العامة وفي الكتابات العامة عن القضايا التربوية. وقد قررنا استخدامه في هذه الوثيقة لهذا السبب، مع ضرورة ملاحظة أن استخدام مصطلح "اللغة الأم" كثيرا ما لا يميّز بين اللهجات المختلفة لهذه اللغة، والتي يمكن أن تتباين بتباين المناطق ابتداء من المناطق النائية وانتهاء باللهجات الشائعة في المناطق الحضرية والتي تستخدم للتعليم في المدارس بوصفها اللغة الأم.

ومن الواضح، وإن لم يكن من المعترف به عموماً، أن تعليم الفرد بغير لغته يطرح تحدياً مزدوجاً، إذ أن الأمر لا يقتصر على التحدي المتمثل في تعلم لغة جديدة، وإنما يشمل تعلم معارف جديدة بهذه اللغة. وقد يكون هذان التحديان أشد حدة في حالة بعض الفئات التي تعاني بالفعل من أوضاع تعليمية حرجة أو صعبة، كالأميين والأقليات واللاجئين. كما أن

هذه الأوضاع تتأثر باعتبارات تتعلق بقضايا الجنسين، إذ أن وضع الفتيات والنساء قد يكون أكثر هشاشة. فكثيرا ما لا تجيد الفتيات والنساء في معظم المجتمعات التقليدية إلا لغة واحدة، نظراً لأنهن أقل احتكاكاً، سواء من خلال التعليم المدرسي أو العمل المأجور أو الهجرة، باللغة الوطنية بالمقارنة مع أبنائهن أو أخوانهن أو أزواجهن.

وقد بيّنت الدراسات أن استخدام اللغة الأم في التعليم يشكل في حالات كثيرة عاملاً مساعداً على اكتساب المهارات اللغوية في اللغة الأولى وعلى التحصيل الدراسي في المواد الدراسية الأخرى، وعلى تعلم لغة ثانية[٢]. ومع ذلك، فإن تطبيق مبدأ استخدام اللغة الأم في التعليم ليس هو القاعدة إطلاقاً. فقد ينطوي استخدام اللغات الأم في التعليم على بعض الصعوبات التي تتمثل في ما يلي:

- قد تكون اللغة الأم أحياناً لغة غير مكتوبة؛
- قد لا تحظى اللغة المعنية باعتراف عام بأنها لغة شرعية؛
- قد تكون اللغة المعنية لا تزال تحتاج إلى تحديد المصطلحات الملائمة للأغراض التربوية؛
- قد لا تتوافر مواد تعليمية كافية باللغة المعنية؛
- قد يؤدي تعدد اللغات إلى زيادة صعوبة توفير التعليم المدرسي بكل لغة من اللغات الأم؛
- قد يكون هناك نقص في عدد المعلمين المدربين تدريباً ملائماً؛
- قد يعترض الطلبة والآباء والمعلمون على توفير التعليم المدرسي باللغة الأم.

← الحقوق اللغوية

إن اللغة ليست أداة للاتصال ولاكتساب المعرفة فحسب، بل هي أيضا مظهر أساسي للذاتية الثقافية ووسيلة لتعزيزها، سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة. ولذلك فإن احترام لغات الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات لغوية مختلفة يعتبر عاملاً أساسياً للتعايش السلمي. وينسحب ذلك على الجماعات التي تمثل الأغلبية كما ينسحب على الأقليات (التي

تقيم في البلد المعني بصورة تقليدية أو التي هاجرت إليه حديثا) وعلى السكان الأصليين.

إن الحقوق اللغوية هي من بين الحقوق الأولى التي تطالب الأقليات بممارستها عندما تطرأ تغييرات وتطورات على الصعيد السياسي. وتتراوح مثل هذه المطالبات ابتداء بالمطالبة بأن تحظى لغة الأقلية أو لغة السكان الأصليين بوضع رسمي وقانوني، وانتهاء بالمطالبة بتعليم اللغة واستخدامها في المدارس وغيرها من المؤسسات التربوية وفي وسائل الإعلام. أما فيما يخص التعليم، فإن الحقوق اللغوية التي تنص عليها الاتفاقات الدولية[٤] بالنسبة للأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات أو جماعات أصلية، تشمل ما يلي:

- التعليم المدرسي بلغاتهم إذا كانت لديهم رغبة في ذلك،
- إمكانية تعلم لغة المجتمع الأوسع واللغة المستخدمة في النظم التعليمية الوطنية؛
- التعليم المشترك بين الثقافات الذي يرمي إلى تشجيع المواقف الإيجابية إزاء لغات الأقليات والسكان الأصليين وإزاء الثقافات التي تعبر عنها؛
- إمكانية تعلم اللغات المستخدمة على الصعيد الدولي.

وتتضمن الحقوق التربوية المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية الخاصة بالعمّال المهاجرين وأفراد أسرهم[٥] ضرورة القيام بما يلي:

- تيسير إدماج أولاد العمال المهاجرين بتعليمهم اللغة المحلية المستخدمة في النظام المدرسي؛
- توفير الفرص اللازمة لتعليم أولاد العمال المهاجرين لغتهم وثقافتهم الأصليتين.

← تعليم اللغة

تمثل اللغة المستخدمة للتعليم في المدرسة وسيلة للاتصال من أجل نقل المعارف. أما تعليم اللغة في حد ذاتها فهو أمر مختلف، إذ أن قواعد هذه اللغة ومجموع مفرداتها وشكلها الكتابي والشفهي، تشكل منهجاً دراسياً محدداً مخصصاً لاكتساب لغة ثانية غير اللغة الأم.

وإن تعلم لغة أخرى غير لغة الأم يفسح المجال للتعرف على نظم أخرى للقيم وطرق مختلفة لتفسير العالم، مما يشجع التفاهم بين الثقافات ويساعد على الحد من كراهية الأجانب. وينسحب ذلك بشكل متساو على الجميع سواء كانوا من الناطقين بلغة الأقلية أو بلغة الأغلبية.

ثم إن طريقة تعليم اللغات تتغير باستمرار، وقد تختلف كثيراً باختلاف البلدان أو حتى داخل البلد الواحد. ويتوقف ذلك إلى حد كبير على المفهوم السائد للغة، وأنماط تعليم اللغة، والدور المسند للغة التي تعلم.

← التعليم الثنائي اللغة والمتعدد اللغات

تشير عبارة التعليم الثنائي اللغة والمتعدد اللغات إلى استخدام لغتين أو أكثر كوسيلة للتعليم. ويصنف هذان النوعان في معظم الكتابات المتخصصة تحت مصطلح "التعليم الثنائي اللغة". غير أن اليونسكو اعتمدت مصطلح "التعليم المتعدد اللغات" في القرار ١٢ الذي اتخذه المؤتمر العام في عام ١٩٩٩ للإشارة إلى استخدام ما لا يقل عن ثلاث لغات في التعليم، هي اللغة الأم، واللغة الإقليمية أو الوطنية، ولغة دولية[٦]. وقد أيّد هذا القرار فكرة أن التعليم المتعدد اللغات هو الوسيلة الوحيدة لتأمين متطلبات المشاركة على الصعيدين العالمي والوطني، وتلبية الاحتياجات الخاصة بالجماعات التي تمتلك ثقافة ولغة محددتين. ففي المناطق التي تختلف فيها لغة المتعلم عن لغة البلد الرسمية أو الوطنية، يسمح التعليم الثنائي اللغة والمتعدد اللغات بتعليم اللغة الأم ويتيح في الوقت ذاته إمكانية اكتساب لغات مستخدمة على نطاق أوسع في البلد المعني وفي العالم. ويختلف هذا النهج "القائم على الإضافة" في التعامل مع الثنائية اللغوية، عما يسمى الثنائية اللغوية "القائمة على الحذف" والرامية إلى دفع الأطفال إلى تعلم لغة ثانية كلغة للتعليم.

الأطفال والشعر

التقني

المهني

لقد تناولت إعلانات وتوصيات واتفاقات كثيرة وضع ودور اللغات على الصعيد الدولي. وتتضمن هذه الصكوك نصوصاً وثيقة الصلة بالنقاش عن موضوع اللغة والتعليم. وسنبدأ تحليلنا بوضع النقاش عن اللغة في إطار الاتفاقات والوثائق التقنينية الصادرة عن الأمم المتحدة، لنستطرد بعدئذ بالإشارة إلى المهام المنوطة باليونسكو على الصعيد الدولي في هذا الصدد؛ ثم سنتطرق بعد ذلك إلى الإعلانات والتوصيات ذات الصلة المنبثقة عن مؤتمرات دولية حكومية. وقد اقتصرت الدراسة، لأغراض هذه الوثيقة التوجيهية، على الاتفاقات ذات الطابع الدولي[٧].

ويتمثل الهدف من عرض الإطار التقنيني بهذا الشكل في بيان ما حظي به موضوع اللغة من اتفاق دولي واسع النطاق وفي بيان أهمية هذا الموضوع في النظام التعليمي، وذلك قبل الانتقال إلى عرض القسم الثالث المعنون "المبادئ التوجيهية لليونسكو بشأن اللغة والتعليم".

ألف - الصكوك التقنينية للأمم المتحدة

يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر في عام ١٩٤٨، وباعتباره أحد الصكوك التقنينية الرئيسية، المبدأ الأساسي المتمثل في نبذ التمييز القائم على اللغة. فتنص المادة ٢ من الإعلان على ما يلي: "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب ... اللغة".

كما أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية أو إلى أقليات دينية ولغوية لعام ١٩٩٢ ينصان، فضلا عن ذلك، على حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات. فالمادة ٢٧ من العهد الدولي تشير بوجه عام إلى حق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات في "استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم"؛ ويتناول الإعلان صراحة مسألة اللغة في مجال التعليم إذ ينص في المادة ٤ منه على ضرورة تزويد الأشخاص المنتمين إلى أقليات بفرص كافية "لتعلم لغتهم أو لتلقي دروس بلغتهم الأم"، وعلى ضرورة اتخاذ تدابير "من أجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقليات ... وبلغتها وثقافتها".

وتتناول الاتفاقية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة الصادرة عن منظمة العمل الدولية في عام١٩٨٩، حقوق الشعوب الأصلية في مجال التعليم. فتقضي المادة ٢٨ من هذه الاتفاقية بما يلي: "يعلم أبناء الشعوب المعنية، حيثما أمكن ذلك عملياً، القراءة والكتابة بلغتهم الأصلية، أو باللغة التي يكون استخدامها أكثر شيوعاً في الجماعة التي ينتمون إليها." و"تتخذ تدابير مناسبة لضمان أن تتاح لهذه الشعوب إمكانية التكلم بطلاقة باللغة الوطنية أو بإحدى اللغات الرسمية للبلد". كما تنص هذه المادة في الوقت ذاته على ما يلي: "تتخذ تدابير للحفاظ على اللغات الأصلية للشعوب المعنية ولتشجيع تطورها واستخدامها".

وفيما يخص الأفراد المقيمين في بلدان ليسوا مواطنين فيها، فإن إعلان عام ١٩٨٥ بشأن حقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه ينص في المادة ٥ منه على ما يلي: "يتمتع الأجانب ... بالحق في الاحتفاظ بلغتهم وثقافاتهم وتقاليدهم". كما تتضمن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ على ما يلي: "تنتهج دول العمل ... سياسة تستهدف تيسير إدماج أولاد العمال المهاجرين في النظام المدرسي المحلي، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعليمهم اللغة المحلية"، و"تعليم

اللغة والثقافة الأصليتين"؛ ولها بالتالي "أن توفر برامج تعليمية خاصة باللغة الأصلية لأولاد العمال المهاجرين" (المادة ٤٥).

وتلقي اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ الضوء على جانب آخر من مسألة اللغة في مجال التعليم، إذ تركز على أن اللغة أيضا ينبغي أن تعتبر ذات قيمة تربوية. وتنص المادة ٢٩ من هذه الاتفاقية على أن "يكون تعليم الطفل موجهاً نحو ... تنمية احترام ... الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة".

باء - الإعلانات والاتفاقيات الصادرة عن اليونسكو

تشمل المهام المنوطة باليونسكو معالجة القضايا المتعلقة باللغة. فالمادة ١ من الميثاق التأسيسي لليونسكو تنص على المبدأ الأساسي في هذا الصدد وهو أنه لا يجوز استخدام اللغة كذريعة لأي نوع من التمييز، فتنص هذه المادة على أن المنظمة تستهدف "ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين".

أما فيما يخص التعليم على وجه التحديد، فتنص الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم لعام ١٩٦٠، على حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات في مجال التعليم. وتتناول المادة ٥ على وجه الخصوص قضية اللغة من خلال تحديد الأدوار الخاصة بكل من اللغة الأم ولغة الأغلبية، وذلك على النحو التالي: "من الضروري الاعتراف بحق أعضاء الأقليات الوطنية في ممارسة أنشطتهم التعليمية الخاصة، بما في ذلك ... استخدام أو تعليم لغتهم الخاصة، رهناً]بـ... [ألا يمارس هذا الحق بطريقة تمنع أعضاء هذه الأقليات من فهم ثقافة ولغة المجتمع ككل، أو من المشاركة في أنشطته."

وتؤكد التوصية بشأن تنمية تعليم الكبار لعام ١٩٧٦ على أهمية دور اللغة الأم، إذ أنها توصي صراحة بتعليم اللغة الأم وتعتمد نهجاً واسع النطاق إزاء تعليم اللغة. وتنص المادة ٢٢ من هذه التوصية على ما يلي: "فيما يتعلق بالأقليات الاثنية، ينبغي لأنشطة تعليم الكبار أن تتيح لأعضائها ... تعليم أنفسهم وأطفالهم بلغاتهم الأصلية، وتنمية ثقافاتهم وتعلم لغات غير لغاتهم الأصلية."

ويشار إلى دور اللغة الأم في التعليم أيضاً في الإعلان بشأن العنصر والتحيز العنصري لعام ١٩٧٨ الذي يوصي في المادة ٩ منه بما يلي: "ينبغي أن تيسر لأبناء هذه الجماعات]الأجنبية الأصل[إمكانيات تعلم لغتهم الأصلية".

ويشجع الإعلان وإطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية لعام ١٩٩٥، تعليم اللغات الأجنبية (المادة ١٩) و"احترام الحقوق التربوية للأشخاص المنتمين إلى أقليات ... وكذلك الحقوق التربوية للسكان الأصليين" بغية إشاعة التفاهم فيما بين المجتمعات المحلية وفيما بين الأمم (المادة ٢٩).

ويشير الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتمد في عام ٢٠٠١، بطريقة مماثلة إلى أهمية اللغة في تعزيز التنوع الثقافي. فالمادة ٦ من خطة العمل من أجل تنفيذ الإعلان تحدد الدور الذي ينبغي أن تؤديه اللغات في مجال التعليم بما في ذلك احترام اللغة الأصلية وتشجيع التنوع اللغوي على جميع مستويات التعليم والحث على تعلم عدة لغات منذ الطفولة المبكرة.

جيم - نتائج المؤتمرات الدولية

أشارت مؤتمرات قمة عالمية عديدة عقدت في السنوات الأخيرة الماضية تحت رعاية الأمم المتحدة ووفقاً لمنظور دولي حكومي، إلى ما تتسم به اللغات من أهمية أساسية. وخير مثال على ذلك إعلان ومنهاج عمل بكين اللذان اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في عام ١٩٩٥، واللذان يؤكدان على مبدأ تكافؤ فرص التعليم الذي ينبغي تطبيقه باتخاذ تدابير للقضاء على "التمييز في التعليم على جميع المستويات استناداً إلى اعتبارات ... اللغة".

ويبدو أن تعليم اللغة الأم يشكل قضية تثار بصورة متكررة. ويتخذ إعلان وإطار عمل دلهي اللذان اعتمدا في مؤتمر القمة بشأن التعليم للجميع، موقفاً واضحاً إزاء مسألة تعليم اللغة الأم، وذلك من خلال تأييدهما "لإتاحة التعليم الأولي باللغة الأصلية حيثما أمكن ذلك، وإن تحتم على التلاميذ في بعض الحالات أن يتقنوا فيما بعد لغة وطنية أو لغة أخرى أوسع انتشاراً من أجل المشاركة بصورة فعالة في شؤون المجتمع الأكبر الذي ينتمون إليه". كما جرى التأكيد على ضرورة التسليم "بالدور الجوهري الذي تؤديه اللغة الأصلية في التعليم الأولي"، في بيان عمان الصادر في عام ١٩٩٦، وهو البيان الختامي لاجتماع منتصف العقد للمنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع.

ويؤكد إعلان هامبورغ بشأن تعليم الكبار لعام ١٩٩٧، الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار، على أهمية مسألة اللغة بالنسبة للأقليات وللسكان الأصليين وينص على أنه "ينبغي احترام وإعمال الحق في التعليم باللغة الأولى" (المادة ١٥). كما يتضمن نص إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، في الفقرة ١٩ من الجزء الأول منه، إشارة عامة إلى أن "للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في ... استعمال لغتهم الخاصة في السر والعلانية، بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز".

ويركّز الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين لعام ١٩٩٨ على أهمية التعددية اللغوية في التعليم العالي من أجل تعزيز التفاهم الدولي، وذلك على النحو التالي: "ينبغي أن تكون ممارسة التعددية اللغوية، وبرامج تبادل المدرسين والطلاب ... عناصر أساسية في جميع نظم التعليم العالي" (المادة ١٥).

وفي مجال اللغة والتعليم، شددت التقارير والتوصيات الأخيرة للمؤتمر الدولي للتربية على أهمية ما يلي:

- تدريس اللغة الأم في بداية التعليم النظامي لاعتبارات تعليمية واجتماعية وثقافية[٨]؛
- التعليم المتعدد اللغات من أجل صون الذاتيات الثقافية وتعزيز الحراك والحوار[٩]؛
- تعلم لغة أجنبية كجزء من التعليم المتعدد الثقافات الرامي إلى تعزيز التفاهم فيما بين الجماعات وفيما بين الأمم[١٠].

المبادئ
للبونسكو
في مجا
اللغة و

التوجيهية

و

ل

التعليم

هناك بعض المبادئ التوجيهية الأساسية المشتركة في جميع الوثائق والاتفاقات والتوصيات التي أصدرتها اليونسكو طوال السنوات التي عكفت فيها على العمل في هذا المجال. وقد استخلصنا من هذه الوثائق مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تمثل النهج الذي تتبعه المنظمة حالياً إزاء اللغة والتعليم في القرن الحادي والعشرين، والتي ينبغي الرجوع إليها لبيان موقف المجتمع الدولي في كل من دولها الأعضاء. وقد أعدت هذه المبادئ التوجيهية بالاستناد كلياً إلى استعراض للإعلانات والتوصيات السابقة، وهي تعبِّر عن تنوع الآراء إزاء هذه القضية المعقدة التي تشكل تحدياً حقيقياً.

وتنقسم هذه المبادئ التوجيهية إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي:

١ - إن اليونسكو تؤيد تدريس اللغة الأم كوسيلة لتحسين نوعية التعليم بالاستناد إلى معارف وخبرات الدارسين والمعلمين.

٢ - إن اليونسكو تؤيد التعليم الثنائي اللغة و/أو المتعدد اللغات في جميع مستويات التعليم باعتباره وسيلة لتعزيز المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وعنصراً أساسياً من عناصر المجتمعات المتسمة بالتنوع اللغوي.

٣ - إن اليونسكو تؤيد تعليم اللغات باعتباره جزءاً أساسيا من التعليم المشترك بين الثقافات، وذلك بغية تشجيع التفاهم بين مختلف الجماعات السكانية وضمان احترام الحقوق الأساسية.

وتنطوي كل من هذه المبادئ الأساسية على مجموعة من التوجهات المحددة.

المبدأ الأول

إن اليونسكو تؤيد تدريس اللغة الأم[11] كوسيلة لتحسين نوعية التعليم بالاستناد إلى معارف وخبرات الدارسين والمعلمين.

(١) **يعتبر تدريس اللغة الأم أساسياً في التعليم الأولي[12] وفي برامج محو الأمية[13] وينبغي "مواصلة تدريس اللغة الأم إلى أقصى مرحلة مكنة من مراحل التعليم"[14]:**

- ينبغي أن يبدأ كل تلميذ تعليمه النظامي بلغته الأم"[15]؛
- ينبغي أن يبدأ الأميون الكبار بتعلم القراءة والكتابة باستخدام لغتهم الأم، وأن ينتقلوا إلى تعلم لغة ثانية إذا أرادوا وكانوا قادرين على ذلك"[16]؛
- في حالة وجود عدة لغات في منطقة ما، ينبغي التماس السبل والوسائل الكفيلة بضمان "توفير التعليم للجماعات المعنية بحسب لغتها الأم"[17]؛
- "إذا كان لا بدّ من تشكيل أفرقة مختلطة، ينبغي توفير التعليم باللغة التي تتطلب من أغلبية التلاميذ بذل أدنى مجهود ممكن، وينبغي توفير مساعدة خاصة للتلاميذ الذين لا ينطقون اللغة المستخدمة في التعليم"[18].

(٢) لا يمكن المحافظة على قدرات الكتابة والقراءة ما لم يتوافر قدر كاف من مواد القراءة الموجهة إلى المراهقين والكبار وتلاميذ المدارس، سواء للمطالعة الترفيهية أو للدراسة"[19]:

- ينبغي تعزيز إنتاج وتوزيع مواد التعليم وموارد التعلم وأي مواد أخرى للقراءة باللغات الأم[20].

(٣) وفيما يخص مسألة إعداد المعلمين والتدريس باللغة الأم: "ينبغي أن ينص كل تخطيط تعليمي في كل من مراحله على المبادرة إلى توفير فرص التدريب والتدريب التجديدي لأعداد كافية من المدرسين المؤهلين والأكفاء في البلد المعني، ممن هم على دراية بحياة مواطنيهم وقادرين على تعليمهم بلغتهم الأصلية"[21].

المبدأ الثاني

إن اليونسكو تؤيد التعليم الثنائي اللغة و/أو المتعدد اللغات في جميع مستويات التعليم[٢٢] باعتباره وسيلة لتعزيز المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وعنصراً أساسياً من عناصر المجتمعات المتسمة بالتنوع اللغوي.

(١) ينبغي تشجيع" [الاتصال والتعبير، والقدرة على الإصغاء والحوار باللغة الأم أولاً وقبل كل شيء، ثم]إذا كانت اللغة الأم مختلفة عن اللغة الرسمية أو الوطنية،[باللغة الرسمية]أو الوطنية[المستعملة في البلد وباللغة أو اللغات الأجنبية"[٢٣]، وذلك من خلال ما يلي:

- "الاكتساب المبكِّر ... للغة ثانية بالإضافة إلى اللغة الأم"[٢٤]؛
- إدخال "لغة ثانية ... كمادة دراسية"[٢٥]، علماً بأنه "ينبغي زيادة الوقت المخصص لتدريسها تدريجياً"[٢٦] وينبغي عدم استخدامها كواسطة للتعليم "ما لم يكتسب التلاميذ دراية كافية بها"[٢٧]؛
- "مواصلة التعليم بهذه اللغة الثانية في التعليم الابتدائي، على أساس استخدامها كواسطة للتعليم، أي باستخدام لغتين لاكتساب المعارف في فروع العلم طوال المسار المدرسي وحتى المستوى الجامعي؛
- الممارسة المكثفة في فروع العلم المختلفة للغة حية ثالثة على الأقل في التعليم الثانوي، بحيث يتسنى للطالب في نهاية الدراسة أن يعبر عن نفسه بثلاث لغات – وهو ما ينبغي أن يمثل النطاق العادي للمعارف والممارسات اللغوية في القرن الحادي والعشرين[٢٨].

(٢) ينبغي تعزيز تنظيم تبادل دولي للمعلمين والمدرسين يتيح لهم إطاراً قانونياً لتدريس مواد تخصصهم في مدارس البلدان الأخرى، باستخدام لغاتهم، ويتيح بذلك للتلاميذ اكتساب المعرفة واكتساب هذه اللغة في آن معاً[٢٩].

(٣) ينبغي التركيز على صياغة "سياسات وطنية قوية ... من أجل تعزيز ... تدريس اللغات في المجال السيبرني. وينبغي تعزيز وتوسيع نطاق الدعم والمساعدة الدوليين اللذين يقدمان إلى البلدان النامية، وذلك لتيسير إعداد مواد مجانية لتعليم اللغات بالشكل الإلكتروني ولتعزيز المهارات البشرية الأساسية في هذا المجال"[٣٠].

المبدأ الثالث

إن اليونسكو تؤيد تعليم اللغات باعتباره جزءاً أساسياً من التعليم المشترك بين الثقافات، وذلك بغية تشجيع التفاهم بين مختلف الجماعات السكانية وضمان احترام الحقوق الأساسية.

(١) ينبغي اتخاذ تدابير "للقضاء على التمييز في التعليم على جميع المستويات استناداً إلى اعتبارات الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو العقيدة، أو الأصل الوطني، أو السن، أو الإعاقة، أو أي شكل آخر من أشكال التمييز"[٣١].

(٢) "يجب احترام الحقوق التربوية للأشخاص المنتمين إلى أقليات ... وكذلك الحقوق التربوية للسكان الأصليين"[٣٢]، من خلال ما يلي:

- إعمال "الحق في التعليم باللغة الأم"[٣٣] والمحافظة على "الأساليب المناسبة ثقافيا لإيصال المعارف ونقلها، وتأمين الانتفاع الأمثل بهذه الأساليب"[٣٤]؛

- تدريس اللغة أو التعليم بواسطتها سواء كانت هي اللغة الأم أو اللغة الوطنية أو الرسمية، أو أياً من لغات الاتصال العالمية، وذلك لكي تتمكن الأقلية والسكان الأصليون من المشاركة في حياة المجتمع الأوسع أو الإسهام في حياة هذا المجتمع[٣٥].

(٣) العمل عن طريق التعليم على "حفز الوعي بالقيمة الإيجابية للتنوع الثقافي [واللغوي"[٣٦]، والقيام لهذا الغرض بما يلي:

- "إصلاح المناهج الدراسية من أجل تضمينها مواد عن تاريخ وثقافة ولغة وذاتية الأقلية]أو السكان الأصليين[وذلك على نحو واقعي وإيجابي"[٣٧].

- تعزيز العنصر الثقافي في تدريس وتعلم اللغات من أجل التعمق في فهم الثقافات الأخرى[٣٨]؛ "لا ينبغي أن يقتصر تعلم اللغات على الاضطلاع بتمارين لغوية بل ينبغي أن يتيح الفرصة للاطلاع على أنماط أخرى للعيش، وعلى آداب وعادات أخرى"[٣٩].

الحواشي

(١) انظر Wurm, S. (Editor) (2001): Atlas of the World's Languages in Danger of Disappearing, Paris, UNESCO Publishing.

(٢) انظر Grimes, B. (Ed.) (2000): Ethnologue: Languages of the World, 14th Edition, Dallas, Texas.

(٣) انظر نتائج استعراض بحثي شامل أجراه البنك الدولي: Dutcher, N. in collaboration with Tucker, G.R. (1997): The Use of First and Second Languages in Education: A Review of Educational Experience, Washington D.C., World Bank, Counry Department III: إن أهم نتيجة تستخلص من البحوث والتجارب التي تمّ استعراضها في هذه الدراسة تتمثل في أنه، إذا كان الهدف الأساسي المنشود هو التعلم، بما في ذلك تعلم لغة ثانية، فإنه ينبغي استخدام لغة الطفل الأولى (أي لغته الأم) كوسيلة للتعليم في السنوات الدراسية الأولى. ... فاللغة الأولى تعتبر أساسية في المرحلة الأولى لتعلم القراءة، وفهم الموارد الدراسية. كما أنها تشكل الأساس المعرفي اللازم الذي يقوم عليه اكتساب اللغة الثانية". انظر أيضاً Mehrotra, S. (1998): Education for All: Policy Lessons From High-Achieving Countries: UNICEF Staff Working Papers, New York, Unicef "في حال ما إذا كان الوالدان أميّين...، وإذا لم تكن اللغة المستخدمة للتدريس هي اللغة المستخدمة في المنزل، فإن مشكلات التعلم في بيئة يسودها الفقر تتضاعف، كما تتزايد احتمالات التسرب. وفي هذا السياق، كانت تجربة البلدان التي حققت نتائج جيدة في هذا الصدد بليغة في مداولاتها: إذ أنها استخدمت اللغة الأم كوسيلة للتدريس في المرحلة الابتدائية في جميع الحالات. ... وهناك بحوث عديدة تبيّن أن التلاميذ يتعلمون القراءة بوتيرة أسرع عندما يتم ذلك بلغتهم الأم. وثانيا، إن التلاميذ الذين تعلموا القراءة بلغتهم الأم يتعلمون القراءة بلغة ثانية بوتيرة أسرع مما هو الحال بالنسبة للتلاميذ الذين يتعلمون القراءة باللغة الثانية. وثالثا، وعلى مستوى مهارات التعلم الأكاديمي أيضا، فإن التلاميذ الذين يتعلمون القراءة بلغتهم الأم يكتسبون هذه المهارات بوتيرة أسرع": انظر أيضا Center for Applied Linguistics (2001): Expanding Educational Opportunity .in Linguistically Diverse Societies, Washington DC.

(٤) انظر إعلان هامبورغ بشأن تعليم الكبار (١٩٧٧)؛ والإعلان الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية أو إلى أقليات دينية أو لغوية (١٩٩٢)؛ والاتفاقية والتوصية الخاصتين بمكافحة التمييز في التعليم (١٩٦٠)؛ والقرار ١٨م/١.٤١: التعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم (١٩٧٤)؛ انظر أيضا الفصل الثالث من: المبادئ التوجيهية لليونسكو في مجال اللغة والتعليم، المبدأ الثالث.

(٥) انظر الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠).

(٦) القرار ٣٠م/١٢: تطبيق سياسة لغوية عالمية تقوم على التعددية اللغوية (١٩٩٩).

(٧) وهناك أيضا عدة اتفاقات وإعلانات إقليمية تشير إلى اللغات والتعليم (انظر إعلان التزام دوربان، المؤتمر السابع لوزراء التربية في الدول الأعضاء الافريقية، عام ١٩٩٨؛ إعلان هراري، المؤتمر الدولي الحكومي للوزراء

المسؤولين عن السياسة اللغوية في افريقيا، عام ١٩٩٨: المؤتمر السابع لوزراء التربية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، كينغستون، عام ١٩٩٦).

(٨) انظر الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية، عام ٢٠٠١: التقرير النهائي، الصفحة ١١: "يتضح على نحو متزايد بأن لغة التعليم في بداية المرحلة الدراسية في وقت حاسم للغاية بالنسبة لمستقبل التعلم بمختلف أنواعه، ينبغي أن تكون هي اللغة الأم".

(٩) انظر الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية، عام ٢٠٠١: التقرير النهائي، الصفحة ١٧: ينبغي أن تعبر المضامين التعليمية عن "الأهمية المتزايدة للاتصال والتعبير، والقدرة على الإصغاء والحوار، باللغة الأم أولاً وقبل كل شيء، ثم باللغة الرسمية المستعملة في البلد، ثم بلغة أو أكثر من اللغات الأجنبية": والدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية، عام ١٩٩٢: التقرير النهائي، الصفحة ٢٢: "من أجل اختيار لغة التعليم، وخاصة على مستوى التعليم الأساسي، ينبغي أن تراعى في آن معاً فعالية العملية التعليمية وحق الأفراد ومختلف الفئات الاثنية في صون ذاتياتها الثقافية التي تمثل اللغة إحدى أهم وسائل نقلها".

(١٠) انظر الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية، عام ٢٠٠١: التقرير النهائي، الصفحة ١٢: "إن التعليم اللغات هو عنصر أساسي للعيش معاً": والدورة الرابعة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية، عام ١٩٩٤: التقرير النهائي، الصفحة ٢٦: "إن تعلم اللغات الأجنبية يتيح التعمق في فهم ثقافات أخرى ومن ثم إرساء تفاهم أفضل فيما بين المجتمعات وفيما بين الشعوب".

(١١) انظر الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية، عام ٢٠٠١: التقرير النهائي: المنتدى العالمي للتربية، عام ٢٠٠٠: التقرير النهائي؛ إعلان وإطار عمل دلهي، مؤتمر القمة بشأن التعليم للجميع عام ١٩٩٣؛ و The Use of Vernacular Languages in Education, UNESCO, Paris, 1953، (استخدام اللغات المحلية في التعليم).

(١٢) انظر بيان عمان (١٩٩٦): يجب "التسليم بالدور الأساسي للغة الأم في التعليم الأولي": وإعلان وإطار عمل دلهي، مؤتمر القمة بشأن التعليم للجميع (١٩٩٣): "عندما تكون لغة التدريس غير اللغة الأصلية فمن المرجح أن يكون التعلم الأولي أبطأ ومستوى التحصيل أدنى. وهذا ما حدا المربين إلى الإشادة منذ عهد بعيد بفوائد إتاحة التعليم الأولي باللغة الأصلية حيثما أمكن ذلك".

(١٣) انظر الدورة الثانية والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية، عام ١٩٩٠: التقرير النهائي: "يتعين إيلاء عناية لصياغة السياسة المتعلقة باللغة الواجب استخدامها في محو الأمية في حالات تعدد اللغات، وخاصة حين تكون اللغة الوطنية أو الرسمية مختلفة عن اللغات المحلية. ويستحسن استخدام اللغة الأصلية."

(١٤) The Use of Vernacular Languages in Education, UNESCO, Paris, 1953.

(١٥) نفس المرجع، صفحة ٦٨.

(١٦) نفس المرجع، صفحة ٦٩.

(١٧) نفس المرجع، صفحة ٥١.

(١٨) نفس المرجع، صفحة ٥١.

(١٩) نفس المرجع، صفحة ٦٩.

(٢٠) انظر المؤتمر الدولي للتربية (١٩٩٢): "ينبغي تشجيع إعداد مواد تعليمية باللغة الأم".

(٢١) توصية بشأن أوضاع المدرسين اعتمدها المؤتمر الدولي الحكومي الخاص بشأن أوضاع المدرسين في عام ١٩٦٦.

(٢٢) القرار ٣٠م/٤٢: نحو ثقافة السلام (١٩٩٩): انظر أيضاً: القرار ٣٠م/١٢: تطبيق سياسة لغوية عالمية تقوم على التعددية اللغوية (١٩٩٩).

(٢٣) المؤتمر الدولي للتربية (٢٠٠١)، اقتراحات من أجل العمل.

(٢٤) القرار ٣٠م/١٢: تطبيق سياسة لغوية عالمية تقوم على التعددية اللغوية (١٩٩٩).

(٢٥) The Use of Vernacular Languages in Education, UNESCO, Paris, 1953.

(٢٦) نفس المرجع، صفحة ٦٩.

(٢٧) نفس المرجع، صفحة ٦٩.

(٢٨) القرار ٣٠م/١٢: تطبيق سياسة لغوية عالمية تقوم على التعددية اللغوية (١٩٩٩).

(٢٩) القرار ٣٠م/١٢: تطبيق سياسة لغوية عالمية تقوم على التعددية اللغوية (١٩٩٩).

(٣٠) مشروع توصية بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني، الفقرة ١]ملاحظة سيعرض مشروع التوصية على المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والستين بعد المائة بناء على طلب المؤتمر العام الوارد في القرار ٣١م/٣٣ لعام ٢٠٠١.

(٣١) إعلان ومنهاج عمل بكين، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥): انظر أيضا، الاتفاقية والتوصية الخاصتين بمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)، المادة ١: "تعني كلمة "التمييز" أي تمييز أو استبعاد أو قصر أو تفضيل على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية أو المولد، يقصد منه أو ينشأ عنه إلغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم أو الإخلال بها".

(٣٢) القرار ٢٨م/٥,٤: الإعلان وإطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية (١٩٩٥).

(٣٣) إعلان هامبورغ بشأن تعليم الكبار، المؤتمر الدولي الخامس بشأن تعليم الكبار (١٩٩٧)، المادة ١٥: واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (١٩٨٩)، التي تنص على ما يلي: "يعلم أبناء الشعوب المعنية، حيثما أمكن ذلك عملياً، القراءة والكتابة بلغتهم الأصلية، أو باللغة التي يكون استخدامها أكثر شيوعاً في الجماعة التي ينتمون إليها" (المادة ٢٨(١))؛ إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية أو إلى أقليات دينية أو لغوية (١٩٩٢) الذي يقضي بأنه ينبغي للدول "أن تتخذ تدابير ملائمة كي تضمن، حيثما أمكن ذلك، حصول الأشخاص المنتمين إلى أقليات على فرص كافية لتعلم لغتهم الأم أو لتلقي دروس بلغتهم الأم" (المادة ٤(٣)).

(٣٤) إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (٢٠٠١)، خطة العمل، الفقرة ٨.

(٣٥) انظر الاتفاقية والتوصية الخاصتين بمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠): "ينبغي ألا يمارس هذا الحق بطريقة تمنع أعضاء هذه الأقليات من فهم ثقافة ولغة المجتمع ككل"؛ والقرار ١٨م/١.٤١: التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالتربية، ١٩٧٤: "إن لكل شخص الحق في معرفة لغته الوطنية معرفة تامة وفي الإلمام جيداً بلغة أخرى يستحسن أن تكون لغة متداولة دولياً تتيح له، بالإضافة إلى الثقافة الوطنية التي يتلقاها الانفتاح الكلي على الثقافة والحوار العالميين"؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (١٩٨٩): "تتخذ تدابير مناسبة لضمان أن تتاح لهذه الشعوب إمكانية التكلم بطلاقة باللغة الوطنية أو بإحدى اللغات الرسمية "للبلد" (المادة ٢٨(٢))؛ التنوع الإنساني المبدع: تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية (١٩٩٥): "ينبغي أن تضطلع المدارس بتعليم عدة لغات، وبوجه خاص اللغة المحلية]أو لغة الأقلية[ولغة الأغلبية"، الصفحة ٥٩.

(٣٦) إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (٢٠٠١)، خطة العمل، الفقرة ٧.

(٣٧) المؤتمر الدولي الخامس بشأن تعليم الكبار (١٩٩٧): تقرير حلقة العمل بشأن الأقليات وتعليم الكبار؛ انظر أيضاً: إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (١٩٩٢): المادة ٤(٤): ينبغي ... أن تتخذ، ... تدابير في مجال التعليم من أجل تشجيع المعرفة]بتاريخ[الأقليات ... وبلغتها وثقافتها"؛ والتنوع الإنساني المبدع: تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية (١٩٩٥)، الصفحة ٦٠: "ينبغي أن تحظى ثقافات الأقليات]أو السكان الأصليين[مكانة أفضل لا في النظام التربوي فحسب، بل أيضاً في صورة "الثقافة الوطنية" التي يسعى كل بلد إلى اعتمادها وإعطاءها."

(٣٨) انظر القرار ٢٨م/٥.٤: الإعلان وإطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية (١٩٩٥)، المادة ١٩: "إن تعلم اللغات الأجنبية يتيح التعمق في فهم ثقافات أخرى ومن ثم إرساء تفاهم أفضل فيما بين المجتمعات وفيما بين الأمم."

(٣٩) التنوع الإنساني المبدع: تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية (١٩٩٥)، الصفحة ١٦٨.

إن على اليونسكو أن تضطلع بدور أساسي في تهيئة أطر العمل الدولية اللازمة للسياسات والممارسات التعليمية فيما يخص بعض القضايا الهامة والمعقدة. وتمثل اللغة، وبوجه خاص مسألة اختيار لغة التدريس، إحدى هذه القضايا الهامة التي غالبا ما تثير مواقف متعارضة تنم عن مشاعر قوية. ذلك أن قضايا التعبير عن الذاتية والانتماء القومي والسلطة تربط ارتباطا وثيقا باستخدام لغات محددة في قاعة الدراسة. كما أن اللغة في حد ذاتها تملك ديناميا تها الخاصة وتخضع دائما لعمليات تنطوي على تأمين الاستمرارية والتغيير معاً، وتؤثر على أنماط اتصال مختلف المجتمعات في كل مرحلة من مراحل تطورها.

ويواجه المسؤولون عن وضع السياسات التربوية مهمة اتخاذ قرارات صعبة بشأن اللغات والتعليم والمناهج الدراسية غالبا ما تتداخل فيها الجوانب التقنية والسياسية. ولئن كانت هناك حجج تربوية قوية تؤيد تدريس اللغة الأم (أو اللغة الأولى)، فإن من الضروري أيضا أن يكون هناك توازن مدروس بين تمكين الأفراد من استخدام اللغات المحلية في التعليم، وإتاحة فرص الانتفاع بلغات الاتصال على الصعيد العالمي عن طريق التعليم. لذلك، فإن الغرض من هذه الوثيقة التوجيهية هو النظر في بعض القضايا الجوهرية الخاصة باللغات والتعليم، وتوفير خطوط توجيهية ومبادئ في هذا الصدد. وإننا لندرك أن عملنا هذا يقتضي اتخاذ موقف واضح إزاء السياسة اللغوية في مجال التعليم، ولا سيما في إطار تأمين التعليم للجميع وعلى ضوء أهداف مؤتمر داكار المتمثلة في العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد، وتحقيق تحسن بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥.

التعليم في عالم متعدد اللغات

UNESCO

-وثيقة توجيهية صادرة عن اليونسكو-٢٠٠٣